البعد الاقتصادي في فكر لطفي الحفار

بقلم نزار نسيب القباني
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق

بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣ أرسلت تحية إلى الأديبة السيدة سلمى الحفار الكزبري عبر صحيفة « البعث» الغراء العدد /١١٨٩٧/ وهي كريمة المغفور له الرئيس لطفي الحفار وقد تحدثت حينها أنه من غير الإنصاف أن أتحدث عن الرئيس الحفار بأسطر محدودة ووعدت القراء الكرام أن أتحدث عن فكر الرئيس الحفار الاقتصادي الذي انتسب إلى غرفة تجارة دمشق عام (١٩٢٣) ثم انتخب نائباً لرئيس مجلس إدارتها في عام (١٩٣٥). ثم انتخب نائباً لمدينة دمشق وعين وزيراً في وزارات مختلفة ثم أصبح رئيساً لمجلس الوزراء.

ويقول الأستاذ حسني الهبل أمين سر غرفة تجارة دمشق الأسبق في النشرة الاقتصادية الربع الثالث لعام (١٩٥٤)..

(كان وجوده في غرفة تجارة دمشق مع نخبة ممتازة من تجار هذا البلد واقتصادييه بدء تحول في حياة هذه الغرفة توافرت لها فيه قوة التفكير والتعبير واستشعر الناس أن شخصيته تكمن خلف كل طلب أو نقد أو قرار حشدت فيه البراهين بين يدي المسؤولين والمواطنين على ضوء التحليل والتدقيق وطرح الرغبات والحلول ووجد الاقتصاد السوري وقت إذ في هذا التحول متنفساً من حياة قلقة.. حفلت بدروب من العقد واكتنفتها ظلمات من الرهب والحذر وتهيب الموقف.. ويحسن القول بأن عبقرية الرئيس الحفار تمثلت منذ عهد مشاركته في الغرفة.. فقد اجتذب أنظار الناس إليه وتلاقت المشاعر المكبوتة وعناصر النضال المنزلة على صفحات المؤتمرات التجارية والاجتماعات المحلية الحافلة التي كانت الغرفة تدعو إلى عقدها في فترات مناسبة).

وبذلك جمع الجهادين الأكبر والأصغر الأول في بناء القاعدة الاقتصادية للبلاد والثاني النضال من أجل الاستقلال.

وللحقيقة والتاريخ فقد كان رجل دولة من الطراز الرفيع وكان سابقاً لعصره في تطلعاته وفكره من خلال المحاضر والمقالات والخطب التي اطلعنا عليها وحق لغرفة تجارة دمشق بأن تشعر الناس بتقديرها لمواقف رجل انطلق من صفها ورفع اسمها وسما بأغراضها بتوقد وغيرة على وطنه ليشارك المناضلين الشجعان لقاء الخطوب ومكابدة الشرور وليأخذ مكانه بين القادة الوطنيين لدى قومهم.

❐ احتجاج تجار دمشق (١٩٢١):

نشرت جريدة سورية بتاريخ ٢٠ كانون الأول (١٩٢١) احتجاج الرئيس الحفار باسم تجار دمشق على الحواجز الجمركية التي أوجدها الاستعمار بين البلاد السورية وقد كان هذا أول احتجاج اقتصادي ضد الاستعمار الفرنسي.. وذكر أنه كان يشتغل في سوريا ٢٥٠ ألف عامل في مختلف الصناعات الوطنية وقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدان السورية ثلاثة ملايين ليرة عثمانية من الذهب وقد تأثرت ٢٠٠ صناعة من جراء الإجراءات الجمركية الجديدة.

❐ المؤتمر الصناعي التجاري (١٩٢٩):

انعقد في دمشق المؤتمر الصناعي التجاري في ايلول عام (١٩٢٩). وقد تحدث الرئيس الحفار في نهاية المؤتمر كما ورد في التقرير الاقتصادي الصادر عن المؤتمر فقال:

لقد كان تجار دمشق وصناعيوها من أبناء البلاد

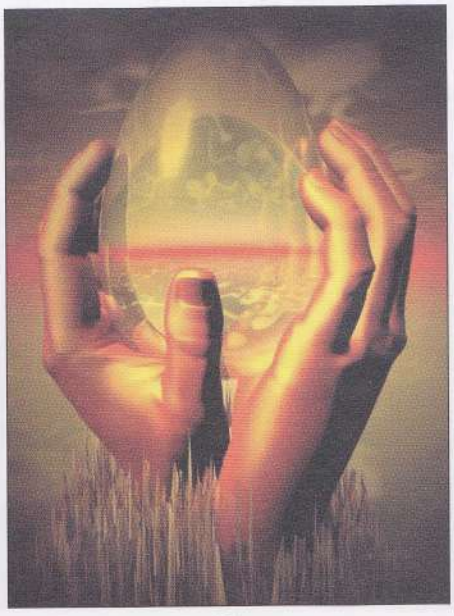

الذين هم سلالات أولئك الآباء الذين كانوا في ماضيهم مفخرة الشرق في الصناعات وإتقانها وهم الذين برهنوا في حاضرهم عن استعدادهم الطبيعي الوراثي لإتقان الصناعات الحديثة وفق المقدرة العلمية والمهارة الفنية.

❐ الدعوة إلى التعليم الصناعي:

ثم قال لا يمكن الحصول على هذا إلا بواسطة مدرستين يجب أن يتأسسا في هذه البلاد مدرسة الهندسة الميكانيكية ومدرسة الكيمياء الصناعية ومن واجب الحكومات الوطنية الدعوة إلى التعليم الصناعي الذي تقوم به معظم البلاد الغربية وضرورة وضع برنامج دقيق يتلاءم وحاجة البلاد لنحول دون تدفق المتعلمين النظريين الذين لايجدون لهم عملاً إلا طلب الوظائف الحكومية ولإيجاد طبقة من المتعلمين العمليين للقيام بالأعمال الحرة في الصناعة والتجارة.

❐ الشركات المساهمة:

لا ننكر جهود كثير من الأفراد في أعمالهم وصناعاتهم وتقدمهم تقدماً يستوجب الإعجاب والشكر.. ولكن هذا لايكفي لتأسيس الأعمال والصناعات الكبيرة ولابد من إنماء روح الشركات وتوليد الثقة في النفوس والاعتماد على المخلصين الأمناء للقيام بالأعمال المشتركة وأفضل أنواع هذه الأعمال هي الشركات المساهمة ومن فوائدها جمع المال الكثير من القوى المالية القليلة وصراحة أعمالها ونشر خسائرها وأرباحها وتضامن المساهمين بشكل لا يؤثر على أحدهم وإدارتها بواسطة الرجال القديرين.

❐ المصارف الصناعية وأهدافها:

ويستطرد الرئيس الحفار في التقرير الاقتصادي للمؤتمر الصناعي التجاري المنعقد

لطفي الحفار

في دمشق عام (١٩٢٩) فيقول لابد للأمة التي تريد أن تقوم بأعمال صناعية منتجة من مصارف خاصة لصناعتها تؤسس بحسب حاجتها ولمساعدتها للقيام بأعمالها وأهم أهدافها.

١- تشجيع المصانع الميكانيكية التي تنشأ على الأصول الحديثة.

٢- مساعدة الشركات الصناعية المساهمة بتسهيل الإقراض لها أكثر من غيرها نظراً لنشر حساباتها وتقاريرها السنوية.

٣- الإقراض لمدة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بحسب طبيعة العمل الصناعي.

ويقول: قامت اليابان قبل جميع الحكومات الغربية بتاسيس المصارف الصناعية المتنوعة وتمتاز هذه المصارف بسهولتها ومرونتها وبالاعتماد على الثقة والضمانات الشخصية وكأنهم احتفظوا بعاداتهم الشرقية باحترام الوعود والوفاء بالتعهدات في آجالها.

وكذلك قامت الحكومات الغربية بإنشاء المصارف الصناعية.. وقد أقامت إيطاليا قوانين خاصة لضمان قيمة الصادرات لتشجيع المصدرين على العمل.

□ الدرس الفني والاقتصادي (دراسة الجدوى الاقتصادية اليوم):

لا يجوز الإقدام على أي عمل من الأعمال الصناعية إلا بعد درسه درساً دقيقاً من الوجهتين الفنية والاقتصادية بواسطة أخصائيين أو حتى خبراء أجانب قاموا بمثل هذه الأعمال دارسين الآلات والأدوات والمواد الخام وأجور النقل لوضع أسسه المالية على قواعد راسخة.

□ الابتعاد عن الغش في العمل:

ويستطرد قائلاً: الصناعة تحتاج إلى الصدق في العمل والابتعاد عن الغش أو التساهل في إدخال المواد التي تضر في النسج والتلوين.. وضرورة الثبات والجد والمثابرة على التحسين والإتقان والسير وفق التطورات الصناعية المختلفة وعدم استعمال الزمن في الحصول على الأرباح السريعة التي لا تلبث أن تنهار.

□ التعامل الإنساني مع العمال في فكر الرئيس الحفار:

ويطلب الرئيس الحفار من أعضاء المؤتمر حسن تعاملهم مع عمالهم وتوافر الشروط الصحية في أماكن العمل بحيث تحيط به الحدائق.. وضرورة تطبيب العمال وعائلاتهم وضمان هذا التطبيب وضمان إعاشتهم إذا طرأ على أحدهم حادث صحي أثناء العمل أو مرض مزمن.

ولعمري إن ماتحدث به الرئيس الحفار جاء قبل ربع قرن ونيف من تاريخ صدور قانون التأمينات الاجتماعية.

□ الجزاءات والعقوبات الجمركية:

وكأن الرئيس الحفار يعيش معنا اليوم ويعاني من المصاعب والمشاكل الجمركية فكتب في جريدة الأيام بتاريخ ١٢ أيار (١٩٣١) يقول: وكذلك شأن الجزاءات والعقوبات التي تفرضها إدارة الجمارك على التجار والمستوردين والاختلافات التي تنشأ بينهم فقد كانت ولازالت عاملاً من عوامل عرقلة الأعمال وإرهاق التجار بدون سبب في كثير من الأحيان أو بسبب ضعيف في أحيان أخرى.

□ إعفاء المواد الأولية للصناعة من الرسوم الجمركية:

وينادي في مقالته في جريدة الأيام بضرورة إعفاء المواد الأولية والآلات الميكانيكية التي تتطلبها صناعتنا الوطنية من الرسوم الجمركية ثم تحدث عن أثر ارتفاع الضرائب على الصناعة الوطنية وعلاقاتها بالأزمة الاقتصادية.

□ الوحدة الاقتصادية في فكر الحفار:

ويقول في مقالة له في جريدة البلاغ (المصرية بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٣١) وإذا كان رجال المال والأعمال ينادون اليوم في أوروبا بضرورة التعاون الاقتصادي الدولي فما بالك بالنسبة للممالك المتجاورة والبلاد المتاخمة لبعضها والتي تثبت الحوادث التاريخية والوقائع الاقتصادية حاجتها إلى المبادلة والتعاون فيما بينهم والتي تربطهم مع بعضهم روابط اللغة والأدب والدين وتقارب الأخلاق والعادات.

□ العذر من الرئيس الحفار:

لعلي لم أف الرئيس الحفار حقه في هذا المجال فالغوص في فكره كمن يغوص في بحر زاخر ولعل رؤوس الأقلام التي أشرت إليها والتي قرأتها في مقالاته وكتاباته الاقتصادية.

تعطي فكرة عن تطلعات هذا الرجل الكبير الاقتصادية ونظرته الثاقبة للأمور وبصيرته النافذة ورؤيته للأشياء قبل حصولها مما يعطيه صفة رجل الدولة.. وقد كان كذلك.